الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع

عهود جبار عبيره
كلية التربية للبنات - قسم الخدمة الاجتماعية

الملخص:
لكي نقف على حقيقة الأمور من كثب، علينا أن ننظر إلى دور الضبط الاجتماعي في بناء المجتمع من منطلق ثقافي حضاري، فالوزن الحقيقي لأي مجتمع إنساني لا يقدر في عدد سكانه ومساحة أراضيه فحسب، ولكنه يقدر بنوعية التراكم الثقافي والتراث الحضاري الذي تخلقه الأجيال. والذي يحدد للمجتمع سماته المميزة وهذا يرتكز على أس البناء الاجتماعي التي تتجسد في أساليب التنشئة الاجتماعية والاستقرار السياسي والاقتصادي والثقافة الدينية وتعزيز الطابع الوطني والأخلاقي لإدراك الذات.
في هذا البحث، نحاول ان نعطي في ثنايا التحليل أهمية لمقومات البناء الاجتماعي السياسية والاقتصادية والدينية الثقافية، لأننا نعتقد بأن عملية بناء المجتمع ليس من فرد في المجتمع ولكن جميع أفراد المجتمع أمام المسؤولية.

Social discipline in the building of society

Uhood Jabbar Ubairah
College of Education for Women - Social Work

Abstract
In order to get an idea about things closely, we should look at the role of social discipline in the building of society from civilization cultural viewpoint. The real weigh of the societal opinion is not measured by the number of its population or its area but the real value lies in its civilization cultural accumulative experience inherited by the generations, which determine its distinguished character. That is based upon the social construction in which the methods of socialization and political, economic, cultural and religious stability and enhance the national and ethical character of self-realization.

In this research, we try to give an analysis for the obstacles in political economic and religious social construction. We think that of social construction is a process not by one individual but all the society.

المقدمة
أصبح من الثابت والمسلم به، أن دور الضبط الاجتماعي في بناء المجتمع بمؤسساته ومنظوماته الثقافية والقيمية والتأثير فيه لا يمكن التغافل عنه مطلقاً، ولا يقل تأثيره عن تأثير الفاعلية السياسية وبات المطلوب تأكيد سؤال مهم على مدى الوقت، وعلى مدى المرحلة التي نعيشها اليوم هو ما دور الضبط الاجتماعي في عمليات التغيير التي تحتاج البلاد؟ لاسيما وان التغيير في مسلكية الأفراد لا تحدث بالمرونة المطلقة كما نتصور، ولكن تحدث بعد نشوء المجتمع للتطورات الجديدة والعمل على تفهمها بما تميله بالانقلاب الفكري.
على هذا الأساس حرصت المجتمعات الإنسانية على إيجاد النظام الاجتماعي الذي يضم القيم والعادات والمعايير والقوانين، فهي تعد بمثابة أعمدة البناء للمجتمع، أن صلحت وسارت في الاتجاه الصحيح صلح النشئ وسادت معاني الثبات والاستقرار في المجتمع بمعناه الواسع. ومن المعروف أن الإنسان هو الصانع للتقاليد والمفاهيم، حيث أن الظروف الطبيعية هي التي تفرض عليه اتخاذ الخطة المناسبة حتى يستطيع أن يلاشي كل المقومات التي من خلالها تصبح الأخطاء حتمية تؤدي إلى العرقلة التامة في طريق التقدم والبناء الاجتماعي.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي والمنهجي

أولاً- مشكلة البحث:

أستأثر موضوع الضبط الاجتماعي باهتمام العديد من الباحثين والكتاب والمختصين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية لما لتلك الظاهرة من تأثيرات في واقع ومستقبل الإنسان والمجتمع، لذا لابد من النظر اليها على نحو كلي فنحت بإزاء مجموعة معقدة ومرتبطة من الظواهر والسلوكيات الانحرافية تفصح عن آثار مباشرة وغير مباشرة. جميعها تؤدي إلى تغيرات سريعة وربما مفاجئة وغير متوقعة في السلوك وبشكل يفوق سرعة تغير القيم، كما تفصح عن مجموعة أخرى يمكن تحليلها ودراستها باعتبارها إضافات تنبثق عن البنية الاجتماعية ذاتها. الأمر الذي ينعكس سلباً على ما يسمى في علم الاجتماع (الأنوميا) أو فقدان المعايير وهي حالة التردي الأخلاقي والنفسي على مستوى الفرد وثانيهما فقدان المعايير التي تقابل من حيث المعنى حالة التماسك الاجتماعي، حيث يسود التدهور في القيم والمبادئ الروابط الاجتماعية وانعدام الأمن والتناقض بين الإمكانات والأهداف وانعدام الخطط والسياسات الواضحة لمعالجة أي مظاهرة سلبية تطرأ على المجتمع.

ثانياً- أهمية البحث وأهدافه:

١- ضرورة دراسة الحياة الاجتماعية والثقافية ولاسيما النظام الاقتصادي في ضبط المجتمع وسلوك الأفراد. لأن المعايير والقيم الاجتماعية وحدها لا تشكل الفعل والحل المناسب الا بربطهما معاً، للنهوض بالواقع الاجتماعي وإصلاحه بما يتناسب وحجم التطور والحداثة التي تطرأ على واقع الإنسان.
٢- ان بناء المجتمع بمؤسساته وبمنظوماته الثقافة والقيمية على أساس علمي ومنهجي صحيح يسعى إلى تحقيق التوازن الاجتماعي من أهم المشكلات التي تواجه المختصين والباحثين في مجال علم الاجتماع من أجل تحقيق وصناعة بيئة آمنة للفرد داخل مجتمعه.

ثالثاً- مفهوم الضبط الاجتماعي:

لم يكن مفهوم الضبط الذي يطرق على مسامعنا يومياً كلمة جاءت بها الأدبيات والعلوم الحديثة، بل تزامنت مع وجود الإنسان على وجه الأرض[١]. فقد عبر القرآن الكريم عن الطبيعة البشرية السليمة أصدق تعبير عندما قال سبحانه وتعالى: **(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا)**[٢]. فالحاجة إلى الضبط قديمة، لكن التعامل العلمي مع مفهوم الضبط جديد تماماً. وحقيقة الأمر ان مفهوم الضبط الاجتماعي يمتاز بشموليته، وتعدد أوجهه، وتداخل متغيراته، إلى حد يمكن معه القول أن إلى وجه من وجه الضبط في مجتمع معين، لا ينفك ولا ينفصل، في نهاية الأمر عن أمن المجتمع بمعناه العام المركب[٣].

والمقصود بالضبط الاجتماعي الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكلة، ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل للموازنة في حالات التغير[٤].

ولعل من حقائق الأمور، ان العديد من علماء الاجتماعي وخاصة علماء دراسات الانثروبولوجيا يؤكدون على أهمية المعايير وصراعاتها بوصفها مدخلاً لتحليل البناء الاجتماعي وفهمه، فصراع المعايير في ذهنهم يعد واحداً من المحددات المهمة لسلوك الأفراد والجماعات[٥].

وليس ثمة شك في أن السلوك الاجتماعي سواء أكان أخلاقياً أم غير أخلاقي، مشروعاً أم غير مشروع، يمكن ان يفهم فقط في ضوء القيم التي تعطي السلوك معناه، أي أن المعاني لا تكمن في طبيعة الأشياء، ولكنها تفضي على تلك الأشياء ثقافة الجماعات المعيارية المرجعية. لذا فإن السلوك المنحرف يتغير على وفق نظام كل مجتمع وثقافته ومنطلقاته العقيدية والثقافية. من هنا نجد ميشيل دينكن يعد الانحراف أنه السلوك الذي لا يتماشي مع القيم والمقاييس والعادات والتقاليد الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع في تحديد سلوكية أفراده[٦].

ويحتد صراع المعايير عادة في المجتمعات التي تخضع عملياتها الثقافية إلى تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل ثقافات أخرى عند وقوع الأزمات والحروب، لأن هذه المجتمعات مهيأة لنشوء ثقافات متعارضة ومتناقضة داخل بنيتها الثقافية، أو إلى حدوث فجوات أو هوات ثقافية داخل نمطها الثقافي الرئيسي، إذ تكون هذه الهوات أرضاً صالحة لنشوء ثقافات فرعية تحمل معايير مغايره ومختلفة من معايير الثقافة الأصلية وإلى صراع المعايير داخل شخصيات الأفراد[٧].

المبحث الثاني
الإطار المرجعي

١- الضبط الاجتماعي- الإطار الاجتماعي:

في البداية وقبل أن نغوص على هذه الموضوعات تحت الحاح الشعور بأن هناك الكثير مما يجب قوله هنا وهناك لابد من القول أن التعامل مع أي ظاهرة اجتماعية أو سلوكية يجب أن ينطلق من إطار تصور نظري اجتماعي واضح كي يمكن الإلمام بجوانب الموضوع كافة[٨].

وفي هذا السياق، نحاول ان نفسر الضبط الاجتماعي في بؤرة علم الاجتماع أو في صميم مشكلته الأولى الدائمة، وهي العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد أو العلاقة بين الوحدة والمجموع[٩].

والملاحظ ان النظريات السوسيولوجية التي تؤكد تنظيم السلوك من خلال القيم والمعايير تميل إلى الاهتمام بمعالجة هذا التنظيم على مستوى المجتمع ككل، وإبراز الضبط الاجتماعي بوصفه نظاماً يؤدي إلى التناغم والتكامل والاستقرار، في الوقت الذي تنظر فيه إلى الصراعات القيمية على إنها ظواهر ثانوية لا تعدو أن تكون (انحرافات) طفيفة. ولا يمكن في الواقع تطبيق هذه النظريات الا على المجتمعات الصغيرة أو البسيطة. غير أن الأمر يختلف عن ذلك في المجتمعات المعقدة. ففي هذه المجتمعات قد تتصارع الجماعات الاجتماعية المختلفة فيما بينها، ساعية إلى فرض قيمها ومعاييرها على بقية الجماعات، كما هو الحال في حالات الصراع الذي ينشأ بين الطبقات الاجتماعية، وبين الجماعات الدينية المختلفة، وبين الجماعات العنصرية أو القوميات[١٠].

ولعل من المناسب الإشارة هنا، إلى أنه عند دراسة أثر المحيط الاجتماعي على الضبط الاجتماعي يجب ان نفرق بين نوعين من المجتمعات، وبين نوعين من ردود الفعل من يكسر القواعد السلوكية، فهناك مجتمعات يكون فيها التماسك ميكانيكياً كما يسميه دوركهايم[١١]. وهناك مجتمعات أخرى تتميز بالتماسك أو التضامن العضوي حيث يكون التضامن في المجتمعات الأولى قائماً على التماثل والتجانس بين أعضاء المجتمع بينما يقوم التضامن في المجتمعات الثانية على أساس التباين والاختلاف[١٢].

وفي المجتمعات الأولى يكون الضمير الجمعي Collective Consciousness فاعلاً وقوياً عندما تنتهك نظمه وقواعده، ويشكل الضبط هنا ردعاً جماعياً إزاء من انتهك تلك النظم لأنه أساء إلى المجتمع ككل، على حين يضعف الضمير الجمعي في المجتمعات ذات التضامن العضوي (Organic Solidarity) وتكون وظيفة الضبط ردعاً فردياً يقوم به أفراد ومتخصصون مثل رجال الشرطة والقضاء، فالمجتمع هنا لا يرى أن انتهاك القواعد والنظم عملاً عدائياً موجهاً ضده وإنما هو عمل فردي قام به فرد معين ضد قاعدة معينة[١٣].

وهنا لابد من التأكيد، عند معالجتنا الاجتماعية للضبط الاجتماعي عدم إهمال فردية أعضاء المجتمع، بمعنى آخر أنه بالرغم من خضوع الأفراد المتفاوت للضبط الاجتماعي بسبب الفروق الفردية فإنه ذلك لا يلغي كونهم تعلموا الالتزام بقواعده عن طريق التنشئة الاجتماعية حتى أصبحت هذه القواعد جزءاً من شخصياتهم. يضاف إلى ذلك ان الأفراد يتخذون من سلوك الآخرين مقياساً لسلوكهم دائماً ويسعون جاهدين إلى تحقيق الشخصية الاجتماعية المقبولة من قبل عامة أفراد المجتمع من خلال التزامهم بقواعد الضبط والتعاليم التي يؤكد عليها المجتمع[١٤].

فالبيئة لها دور كبير على سلوك الأفراد، فهي تفرض على المجتمع اتخاذ خطة معينة من النظم والمفاهيم الاجتماعية حتى يستطيع أفراد المجتمع مقاومة الأعباء لتكملة الأدوار بطريقة موضوعية ومنطقية ضمن إطار القيم والعادات والتقاليد والمعايير التي تتساوى مع مفاهيم أفراد المجتمع الواحد.

٢- الضبط الاجتماعي وبناء المجتمع:

يعد مفهوم (البناء الاجتماعي) من المفاهيم المحورية في علم الاجتماع، ولكنه لا يستخدم -مع ذلك- بطريقة منسقة أو واضحة. فهربدت سينسر الذي يعد من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح -ينطلق من مماثلاته البيولوجية (البناء العضوي والتطور) لكي يوضح ما يقصده ببناء المجتمع[١٥]. وكان سبنسر يؤكد دائماً ضرورة وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وان الغاية التي يهدف إليها هي إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستمرار في الوجود[١٦].

أما (رادكلف براون) الذي اعتبرت مقالته التي ألقاها في عام ١٩٤٠ بعنوان (في البناء الاجتماعي On Social Structure) نقطة تحول كبيرة في انتشار استخدام الكلمة في الدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية[١٧]. فهو يرى ان كلمة بناء تشير بالضرورة إلى وجود نوع من التنسيق أو الترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي تسميه (بناء). وعلى هذا الأساس يكون للمقطوعة الموسيقية (بناء) وللجملة (بناء) وللبناية (بناء) وذلك لأن ثمة علاقات وروابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تؤلف الكل وتجعل منه متماسكاً ومتمايزاً. وبمقتضى هذا الفهم تكون الوحدات الجزئية الداخلة في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص أي أعضاء المجتمع الذي يمثل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية[١٨].

ويمكن تحليل البناء الاجتماعي إلى عناصره الأولية التي تتضمن المؤسسات الاجتماعية، والأدوار البنيوية وما يرتبط بها من حقوق وواجبات. علماً أن هناك نظاماً قيماً يحدد واجبات الأدوار وحقوقها ويرسم قنوات الاتصال بين الأدوار ويحدد السلوكيات التي يقبلها النظام ويقرها والسلوكيات التي يرفضها المجتمع ويستهجنها. والدور الاجتماعي ضمن البناء الاجتماعي يمثل حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع[١٩].

ويرتبط مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure ارتباطاً شديداً بمفهوم الأمن الاجتماعي Social Security على أساس أن الأمن الاجتماعي يتجسد في مدى إشباع احتياجات الأفراد في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع، ومدى توفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالانتماء وكل ذلك ينطوي تحت لواء الضبط الاجتماعي[٢٠].

أن بناء المجتمع الإنساني على درجة من التركيب والتعقيد يخضع لما يسوده من معتقدات وأفكار واتجاهات وقيم تشكله بصورة تتأثر داخل المجتمع باهتمامات الأفراد.

وفي هذا السياق يمكننا القول ان تعزيز سلطة الضبط والقانون في المجتمع يتطلب إرساء مجموعة من الأسس أو المقومات التي تتجسد في أساليب التنشئة الاجتماعية والاستقرار السياسي والاقتصادي، تعميق الإدراك بمصادر الخطر، تعزيز الطابع الوطني والأخلاقي لإدراك الذات، إشاعة ثقافة التسامح والحوار وحق الاختلاف؛ ولعل أهمها:

أولاً- التنشئة الاجتماعية:

تعد التنشئة الاجتماعية Socialization من العمليات المجمعة، والتي تُبنى على أساسها حضارة أمة وصلاح أجيال بوصفها الركيزة الأولى للشخصية. وهي العملية التي يتم خلالها نقل التراث الثقافي والاجتماعي للفرد بحث يشب ويكبر متشرباً ثقافة المجتمع، متعوداً على الأخر بما تقضي عاداته وتقاليده وسنة العامة. ويرجع تكامل شخصية الفرد بما تتضمنه من تكيف اجتماعي وأساليب متعددة لتحقيقه بما يجعله قادراً على مواجهة كل التغيرات التي تتطلبها حياة المجتمعات، لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية[٢١].

أن بداية التنشئة الاجتماعية تتم عن طريق الأسرة التي تشكل منذ البداية الوحدة الاجتماعية الأولى بالنسبة للفرد فهو يتعلم منها كل مطالب مجتمعه واحتياجاته منه، فالأسرة هي حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع لهذا تقوم بدور فاعل في إشباع حاجاته الأولية والثانوية ما يسير له اكتساب المقدرة على التكيف للجماعة التي يكون عضواً فيها، كما أنه يكتسب بواسطة هذه العملية السلوك المقبول اجتماعياً.

وقبل أن نتكلم عن دور الأسرة باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي نؤكد على حقيقة هامة هي أن الأسرة لا يمكنها تحقيق أهدافها في الضبط الاجتماعي والم يكن هناك تنظيم لأوضاع أفرادها وأدوارهم، لاسيما وان تنظيم الأسرة يختلف عن تنظيم المؤسسات الأخرى، لأن مستوى الاتصالات يكون في الأسرة عالياً، فالأسرة مكونة من علاقات وتفاعلات وأدوار وواجبات وحقوق وأنظمة للسلطة والمنزلة. وهنا يصبح التنظيم الاجتماعي Social Organization أداة تحليلية فاعلة هدفها بناء الأسرة وفق أسس تنظيمية قائمة على التنسيق والتوازن بين مكوناتها وصولاً إلى هدف التكامل بينها والعمل على تحقيق تنمية كمية ونوعية لها تنعكس في تطوير المجتمع وتنميته[٢٢].

ومع ذلك فأنه من الصعوبة يمكن القول أن الأسرة تكون لوحدها قادرة على القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية على الرغم من أنها تقوم بالجزء الأكبر منها. إلا أن هناك العديد من المؤسسات التي تشاركها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل المؤسسات التربوية والدينية[٢٣].

ويشير أبو جادو نقلاً عن أحمد عثمان أن الأسرة تتميز بخصائص تميزها عن جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى منها[٢٤]:

- الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأولى التي يولد وينشأ فيها الفرد ويبقى على علاقة قوية معها لبقية حياته.
- الأسرة هي نموذج للجماعة الأولية التي لها خاصية التأثير القوي على سلوك الفرد لأنها تشكل إطاراً مرجعياً في العديد من النماذج السلوكية التي يكتسبها الفرد في بدايات مراحله النمائية[٢٥].

وبغض النظر عن طبيعة مشاركة المؤسسات الاجتماعية في عملية التنشئة الاجتماعية تبقى هذه المسؤولية متناسبة مع الأسرة أكثر من غيرها. فهي التي تحتضن الفرد وتوفر له الحياة وتساعده على معرفة قوانين الضبط وكيفية التحكم في سلوكه ومعرفة الحقوق والواجبات التي تعد من أهم عوامل استمرارية المجتمع وتوازنه واستقراره.

ثانياً- ترسيخ القواعد والمعايير السلوكية الأخلاقية:

لاشك أن استقرار البناء الاجتماعي للمجتمع يعتمد على مدى توفر المعايير السلوكية والأخلاقية القائمة على درجة من الفهم والإقرار المتقارب بين أفراد المجتمع، الذي يؤمن درجة عالية من التجانس في اتباع هذه المعايير ما يكفل ضمان درجة عالية من وحدة التناسق والتناغم في البنية الاجتماعية[٢٦].

وليس ثمة شك في أن مظاهر التصدع الاجتماعي تقلص تأثير سلطة القيم الاجتماعية في مفردات التعامل اليومي، ويصبح السعي وراء المال والثروة والربح السريع هدفاً يسعى إليه الناس فتتسع رقعة الاعتبارات المادية وتتقلص مساحة الاعتبارات القيمية ويصبح ما يحرك الناس مصالحهم المادية والذاتية لا مصلحة المجتمع[٢٧]. الأمر الذي يجعل تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض تفاعلاً مجرداً فيقل الشعور بالانتماء إلى وحدات المجتمع المرجعية وتزداد مشاعر الاحباط والأستياء والاغتراب النفسي، وتسود العلاقات النفعية والانتهازية ويكثر النفاق الاجتماعي.

وبين هذه وتلك يغترب الأفراد عن المعايير الاجتماعية وتبنى نماذج سلوك غير شرعي على مراحل يحددها كلوارد واوهلن بما يأتي[٢٨]:

١- التحرر من الانتماء ومن الإيمان بشرعية التنظيمات الاجتماعية القائمة للوسائل البنائية المتاحة.
٢- الانضمام للآخرين في البحث عن حل لمشكلاتهم، بدلاً من أن يحالوا حلها بصورة منفردة.
٣- التزود بالوسائل المناسبة لممارسة الجريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف في مراحل الانحراف الأول.

وعلى وجه التحرير أطلق العالمان على هذه العملية الاغتراب عن المعايير السائدة وهما يرجعانه إلى مصدر مشترك هو الفشل أو توقع الفشل في تحقيق أهداف النجاح عن طريق الوسائل المقبولة اجتماعياً.

ويرى هذان العالمان أن حالة الاغتراب عن مجموعة القيم الاجتماعية القائمة هي ان يدرك الفرد أن فشله الفعلي أو المحتمل في تحقيق النجاح يرجع لما يتميز به النسق الاجتماعي من تباين في الفرص المتاحة وليس إلى قصور في كفاءته الشخصية[٢٩].

وعلى أية حال أن فقدان المعايير السلوكية الأخلاقية وما يتركه عن آثار سلبية على آلية الضبط الاجتماعي الإلزامي تمهد الطريق لاستثمار الظواهر السلبية المنحرفة كالرشوة، والتزوير والاختلاس والغش، التنصل من القيود الأخلاقية.

ثالثاً- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

من ركائز ضبط المجتمع وأمنه الرئيسة هو الاستقرار الاقتصادي، وليس المقصود بالاستقرار الاقتصادي تأمين الرزق وفرص العمل فحسب، بل إدراك الإنسان لإمكانياته الإنتاجية ولمهاراته المهنية، وكيفية توظيفها واستعمالها.

ولا شك أنه بدون فرص العمل والإنتاج وبدون إشباع الحاجات لا يمكن ان يتحقق استقرار سياسي أو ضبط اجتماعي أو أمن اجتماعي[٣٠]، فعندما لا يستطيع الإنسان التوصل لإشباع حاجاته الملحة فأول الأمر تنتابه حالات نفسية قد تتحول تدريجياً لتعتريه أوضاع الكآبة وردود الفعل المرضية، ويزداد الأمر سوءاً عندما تبدأ تفاعلات المشكلات النفسية الفردية وتشرع بتأثيراتها على طبيعة النشاط والسيرة الاجتماعيين[٣١]، ومن ثم تعقيدات العلاقات الأسرية حيث لا يستطيع ذلك الفرد الاستجابة لمتطلبات أسرته وحاجاتها الأساسية وهنا قد يأخذه كل ذلك إلى هاوية الجريمة والانحراف.

أن ضغوط السوق المتعاظمة وعدم وجود شبكات أمان اجتماعي فاعلة وارتفاع مستويات التضخم قد ترك آثاراً بنيوية على المجتمع، تدهور بموجبها الكثير من القيم والمعايير التي تمثل السداة التي تمسك لحمة الخيوط الدقيقة لضمان أمن المجتمع واستقراره[٣٢].

والجدير بالذكر أن ظروف الأزمات غالباً ما تقود إلى تآكل القيم الاجتماعية التي ترافق عمليات التضخم والمشكلات الاقتصادية الأخرى، فأن الجريمة والغش والخديعة تلاحق الفرد حتى في عقر داره، ذلك أن ظروف الأزمات تعني سوسيولوجياً تحول الرغبات الاجتماعية إلى قيم تبادل، تبادل بقصد الاستهلاك الآني، والاستهلاك، علاقةٌ ورمزاً لوضع اجتماعي، وهذا بطبيعة الحال اختلاس للقيم الاجتماعية لأن قيم التبادل تمتد بسيطرتها إلى ميادين بعيدة عن العالم السلعي، وتمتد قيم التبادل لتخترق حتى العلاقات العائلية الحميمة، الأمر الذي يؤدي إلى افقار العلاقات بين الناس بكيفية مطلقة[٣٣].

ونجد صدى ذلك عند (روبرت ميرتون) عند عرضه لنظريته في الانحراف عندما قرر أن المجتمع الأمريكي المعاصر يصنع لأفراده أهدافاً كثيرة، لكنه لا يتيح لهم الفرص المتساوية لتحقيق هذه الأهداف، ذلك لما يفرضه من تفاوت طبقي على مستوى الأفراد وعلى مستوى الجماعات والأقليات، وهذا يشجع الأفراد على التماس وسائل غير مشروعه لتحقيق أهداف مشروعة[٣٤].

رابعاً- تحقيق الاستقرار السياسي:

أن البشر بحكم وجودهم يتنافسون ويتصارعون، وفي حالة مستمرة من التحدي والصراع سواء أكان ذلك مع الطبيعة أم مع البيئة الاجتماعية، من هنا فأن المجتمع يعتمد في ديمومته واستمراريته على ضرورة وجود نوع من التنظيم والتقييد على سلوك الأفراد والجماعات. وكل هذا أدى إلى نشوء تجمع بشري يمارس السلطة نيابةً عن المجتمع، ويعمل خلال مؤسسات معينة لإيجاد التوازن والانسجام بين المصالح المتضاربة لأجل المحافظة على ثبات المجتمع واستقراره واستمراره وذلك هو النظام السياسي[٣٥].

أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تنطوي على سلطة ذات تركيبة هرمية تبدأ من أعلى مستوى في السلطة، والذي يمثل محوراً فعالاً في حياة المجتمعات، خصوصاً التقليدية منها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمعات الفعالة ينطوي فيها النموذج المجتمعي على عناصر في الضبط والتحكم تكافئ إمكانيات الإنسان الأخرى، فيقابل مركز التحكم وحدة الضبط المجتمعية المتمثلة في الصفوة، وهنا يلعب عنصر القوة أهمية كبرى في تحقيق التوازن، لأن البناءات المجتمعية ليست مجرد توزيع للأدوار، بل توزيع لمصادر القوة المجتمعية[٣٦]، ولذلك فأن المجتمع الفعال هو ذلك النمط الذي يتميز بدرجة عالية من الاتقان والضبط، والذي يدرك قيمه ويكتشف المعوقات التي تحول بينه وبين ذلك الإدراك والذي يوفر لأعضائه المزيد من الحرية.

مما سبق ذكره اتضح أن النظام السياسي يُعدّ إحدى المقومات الأساسية للضبط الاجتماعي، حيث يتوفر الحكم العادل والواعي الذي يرعى شؤون المواطنين، ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار الأمني والمعيشي لهم. وذلك لأن الإنسان في كل مكان وزمان لا يعيش في فراغ، كما أنه لا يتحرك ولا يعمل وحيداً، وإنما هو كائن بشري يحيا ويتحرك من خلال تنظيم مجتمعي له أوضاعه ونظمه ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية.

خامساً- الثقافة الدينية:

يمثل الدين أهم دعامة في الحياة الاجتماعية بوصفه القوة الفعالية والمؤثرة في حياة الإنسان، بل هو الدعامة الأساسية للنظام الاجتماعي العام، فهو جزء لا يتجزأ منه، وهناك ترابط مستمر بينه وبين المجتمع، وهما في تفاعل مستمر واعتماد متبادل، فلا أهمية للدين في المجتمع إذا لم يتفاعل مع المجتمع ونظمه ويتلائم ويتماشى معه، ولا استقرار للمجتمع ما لم يعتمد على الدين[٣٧]. لأن الدين عقيدة أساسية في حياة الناس وذلك لما يحمله من معانٍ أخلاقية وصفات روحانية تطمئن الإنسان وتجعله في راحة نفسية، فالناس يلجأون إلى الشعائر والطقوس الدينية عند العسر والشدائد وعندما يتعرض كيان المجتمع إلى الخطر. أن الطقوس الدينية تعمل على إبراز المثل الأخلاقية والسيطرة على سلوك الناس وتحقيق التضامن الاجتماعي، من هنا يرى (دوركهايم) أن الشعائر الدينية تعبر عن وحدة المجتمع[٣٨].

ومما لاشك فيه أن الدين لعب دوراً كبيراً في تماسك المجتمعات لاسيما المجتمعات البدائية والحضارات القديمة على شكل معتقدات وممارسات دينية قادت الفرد لأن يعرف ما عليه أن يقوم به، والجماعة أن تعرف كيف تتفادى الإرادة الشريرة للآلهة. وقد عرف الناس في تلك المجتمعات أن هناك أشياء مقدسة وأن عليهم احترامها، وعدم العبث بها إذا ما أرادوا تفادي المجاعة والحظوظ السيئة[٣٩].

وقد ارتبطت المعتقدات الدينية بقواعد سلوكية كانت تدعم عادةِ التقاليد في المجتمع وكانت النتيجة أن الناس أكثر تماسكاً من خلال تلك المعتقدات.

من هنا، يمكن القول لابد أن نتيجة الديانات المتعددة الموجودة داخل المجتمع الواحد نحو الشعور بالتعاطف والتقارب مع بعضها بحيث تبتعد عن التعصب والتنافر والا كانت عاملاً للفرقة والتناحر بين أفراد المجتمع الواحد المنتمين إلى ديانات مختلفة، ومثل هذا الأمر يؤثر في متانة البنية الاجتماعية فيعتريها بالريبة والابتعاد والتقوقع ما يهدد التماسك الاجتماعي.

التوصيات والمقترحات:

لاشك في أن المستقبل تصنعه تجربة الحاضر. ليس من حيث كونها فعلاً قائماً أو برنامجاً منفذاً أو مشروعاً يتواصل العمل فيه، بل من خلال استقرار مسيرته، وتشخيص عثراته، وتوثيق إنجازاته، واستخلاص مؤشرات يمكن من خلالها رسم تصورات مستقبلة تسهم في تطويق التحديات والعقبات التي تشكل تهديداً خطيراً لمقومات المجتمع الثقافية والاجتماعية والأخلاقية من خلال تعزيز المستويات القيمية والأدبية لأفراده.

من هنا ينبغي أن توجه الخطوات والبرامج العملية التي تبعد الإنسان عن دائرة الخطر إلى:

١- إيجاد الفرص المناسبة التي تشغل أوقات فراغ الشباب بأنشطة تسهم بتعزيز مهاراتهم، وقدراتهم المعرفية، ووعيهم بأدوارهم.
٢- تيسير إمكانية الوصول إلى العاطلين عن العمل إلى فرص العمل أينما وجدت على امتداد المساحة المأمونة لحركة الناس في محيط المجتمع الذي يعيش فيه.
٣- تحقيق حالة من الأمن الإنساني التي تتفاضل مكوناتها وتتفاعل كشبكة أو مظلة حماية واسعة لكل المواطنين بدون تميز، وعلى أساس من احترام حقوق الإنسان.
٤- توعية الأفراد المهمشين وأسرهم بوظائفهم الأساسية في المجتمع ودورهم الذي لا بديل عنه في بناء واحتواء شخصيات ابنائها من الشباب وإدماجهم في بيئاتهم، ومساعدتهم على النمو السليم وحل مشكلاتهم.
٥- الاستمرار بتطبيق البرامج الخاصة بتمكين الشباب علمياً وثقافياً ومهنياً.
٦- الاستمرار ببرامج توعية مركزة ومدرسة من أجل توعية الشباب بمسؤولياتهم إزاء مجتمعهم باعتبارهم جزءاً من رأس المال الاجتماعي.
٧- ينبغي إدراك حقيقة ان الاعراف والتقاليد والعادات والقيم الاجتماعية لها دور كبير في تحقيق الضبط الاجتماعي فهي تؤثر في الناس لكي يجعلوا سلوكهم مطابقاً للقواعد الأخلاقية، كما تعمل على كبح العواطف السلبية التي قد تدفع إلى الانحراف والتمرد على نظم المجتمع الأخلاقية وتولد الشعور بالذنب والخجل في نفوس الناس عند تجاوزهم المعايير.

الخاتمة:

إن بناء برامج فاعلة لحماية حضيرة المجتمع إلى جانب تعزيز حكم القانون وبناء منظومات فاعلة للقيم المشتركة، تعني نطاقاً واسعاً من أشكال التدخل. وهي تشمل المخططات الاسهامية التي يتسنى من خلالها لجميع شرائح المجتمع بناء منظومات تسهم في مقاومة المخاطر.

وانطلاقاً من هذا المنظور يمكننا القول أنه آن الأوان لكي تجري مراجعة لمنظوماتنا القيمية وأدواتنا التربوية من أجل بناء مجتمع بمؤسساته وبمنظوماته الثقافية والعلمية والقيمية ضماناً للتماسك الاجتماعي وتعزيز الضبط الاجتماعي.

هوامش البحث

(١) ج. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، العارف للمطبوعات، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص١٣١.
(٢) القرآن الكريم، الأحزاب، الآية: ٣٦.
(٣) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص١٣٢.
(٤) رم. وأيفر وشارلز هـ. بيدج، المجتمع، الجزء الأول، ترجمة د. علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص٢٧٣.
(٥) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٢٠.
(٦) ميشيب دينكن، معجم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٦، ص٧٣.
(٧) عز الدين ذياب، التحليل السياسي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٦٣.
(٨) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص١٨.
(٩) رم. ماكيفر وشارلز هـ. بيدج، المجتمع، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٢٧٣.
(١٠) يوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد الجواهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص٣٢٥.
(١١) المصدر السابق نفسه، ص١٧٠.
(١٢) نيقولا نيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٧٢.
(١٣) المصدر السابق نفسه، ص١٧٣.
(١٤) د. غني ناصر حسين، الضبط الاجتماعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٥٧.
(١٥) د. عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع: بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٠١.
(١٦) ايفانز بريتشارد، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة د. أحمد أبو زيد، منشأة المعارف، مصر، ١٩٦٠، ص٤٨.
(١٧) د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، ج١ (المفهومات)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٥، ص٢٠.
(١٨) د. عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، ١٩٧٨، ص٦٢-٦٣.
(١٩) د. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٣٨.
(٢٠) د. غني ناصر حسين، الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، ص٣٢٧.
(٢١) د. محمد حامد يوسف، علم الاجتماع: النشأة والمجلات، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، دت، ص١١٨.
(٢٢) ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٨٨.
(٢٣) د. فهمي سليم الفزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، ١٩٩٢، ص٢٢٣.
(٢٤) د. عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص١٨٣.
(٢٥) المصدر السابق نفسه، ص١٨٣.
(٢٦) د. غني ناصر حسين، الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، ص٣٣٣.
(٢٧) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٤٥-٤٦.
(٢٨) نبيل أسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار الحكمة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٨٨، ص١٠٣.
(٢٩) المصدر السابق نفسه، ص١٠٤.
(٣٠) وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، ٢٠٠٨، ص١٧٧-١٧٨.
(٣١) د. عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، مصدرسابق، ص١٢٨.
(٣٢) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، تحليل سوسيولوجي، العارف للمطبوعات، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص٩٥.
(٣٣) د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، مصدر سابق، ص٣٣.
(٣٤) غني ناصر حسين، الضبط الاجتماعي، مصدر سابق، ص٣٤٩.
(٣٥) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩٥، ص٢١٧.
(٣٦) د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، مصدر سابق، ص١٤٠-١٤١.
(٣٧) د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٢٢٥.
(٣٨) د. نبيل محمد السمالوطي، الايديولوجيا وقضايا الاجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، دب، ١٩٨٩، ص٢٢١.
(٣٩) مهنا حداد، مداخل إلى العلوم الاجتماعية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٢، ص٣٠٦.

المصادر

القرآن الكريم، الأحزاب، الآية: 36

د. أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي، ج 1 (المفهومات)، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1965، ص.

د. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص38.

ايفا نز بريتشارد، الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة د. أحمد أبو زيد، منشأة المعارف، مصر، 1960، ص.

) بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد ألجواهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1981، ص32.

ريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية ات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص288.

د. عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق، العارف للمطبوعات، بيروت– 2009، ص131.

د. عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ، ص20.

عز الدين ذياب، التحليل السياسي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، القاهرة، 1993، ص163.

د. عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع: بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، المكتبة العصرية، بيروت، ، ص201.

د. عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، دار المعارف، مصر، 1978، ص62–63.

د. عدنان يوسف العتوم، علم النفس الاجتماعي، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص183.

د. غني ناصر حسين، الضبط الاجتماعي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص57.

د. فهمي سليم القزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق، عمان، 1992، ص223.

د. محمد حامد يوسف، علم الاجتماع: النشأة والمجلات، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، د.ت، .

ميشيل دينكن، معجم الاجتماع، ترجمة إحسان محمد الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص73.

ر.م. ماكيفر وشارلز هـ. بيدج، المجتمع، الجزء الأول، ترجمة د. علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة المصرية، ، 1957، ص273.

نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، ، 1983، ص172.

نبيل اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار الحكمة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص103.

وزارة التخطيط، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق، 2008، ص177–178